على ان مع الفعل بمعنى ان لا يدخل على المصدر المقدرة ولكن جوّزوا
ذلك على قلة فرق بين نفي وبين المقدرة قيل لم يات في القرآن
شيء من المصدر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء
بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا
زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل
وهو ما كان فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا ولما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق

من فعل

١٩٩

من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي
لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جعل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني ما لحدوث تجدد وجوده له وقيامه متقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به
الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1